

الفصل الخامس عشر

إدارة البحوث وتنظيمها

يمثل السيف الثاني ذو الحدين حالة أخرى يكون فيها التعارض كبيراً بين الفوائد التي يمكن جنيها والمخاطر الواجب تجنبها. إن توفير الأموال اللازمة لتمويل البحوث الجغرافية هو في صلب إدارة البحوث وتنظيمها، وذلك لأن إتخاذ قرار بتمويل خط بحثي معين دون غيره يعني في الغالب أن مشروعاً بحثياً سيأخذ مداه، أو يهمل كلياً. إن التمويل المالي للبحوث يشابه أيجاد مجرى مالي ذي تدفق يمكن غلقه من قبل المسؤولين عنه. ويمتاز هؤلاء المسؤولون عادة بشدة تحزبهم لمؤسساتهم والمكاتب التي يعملون فيها، والى من يطلب منهم إجراء البحوث. وهذه مشكلة العلوم الإنسانية عامة والجغرافيا بصورة خاصة.

لم تكن هناك مصادر مالية حكومية مخصصة للبحوث في الجغرافيا قبل الحرب العالمية الثانية، وتعود هذه الأموال عادة الى دافعي الضرائب. تحصل معظم الجامعات على القليل من هذا الدعم المالي لسد نفقات السفر الى الخارج والدراسات الميدانية. ومن اكبر المؤسسات في الولايات المتحدة وأوروبا هي: Volkswagen, German Marshall, Werer-Gren Ford, Rockefeller, Guggenhiem, Nuggield وقد بدأت نشاطها بعد الحرب العلمية، وحصّة الجغرافيا فيها قليلة كما هو حال العديد من العلوم الأخرى.

لقد أدت الحرب العالمية الثانية الى تغيرات كبيرة في الولايات المتحدة في مجال مساهمية بعض الجغرافيين بمساعي الحرب. فمعظم الناس تعتقد أن الجغرافيا هي معرفة اسم عاصمة داكوتا الشمالية، ولكن المسؤولين عن القرارات العسكرية الاستراتيجية والاستخبارية يعرفون عن الجغرافيا أكثر من هذا. جاء أول دعم مالي لبحث جغرافي عام ١٩٥٥ عندما باشر مكتب البحوث البحرية برنامجاً لدراسات ميدانية عبر البحار. ثم بدأت زمالات مؤسسة فورد بمنح زمالات دراسية لطلبة الدكتوراه الراغبين في القيام بمشاريع بحثية تعنى بمناطق خارج الولايات المتحدة. لهذا البرنامج أثر كبير على الجغرافيا، لأن

خروج الجغرافيين خارج الإطار المحلي يساعدهم في اختبار فرضياتهم والنماذج التي يعتمدونها تحت ظروف مختلفة وفي ذات الفترة بدأت المؤسسة القومية للعلوم برنامجها الجغرافي وقد وفرت تمويلاً مالياً كبيراً لعقد مؤتمرات قصيرة الأمد عن الأفكار والطرائق البحثية والمفاهيم الجديدة. كما ساعدت على عقد برامج عمل صيفية لتساعد في نشر الأفكار الجديدة وإيصالها إلى العديد من المعنيين بسرعة ومباشرة. وقد إزداد التمويل المالي للبحوث والتدريب من (٤٣٨) ألف دولار عام ١٩٦٣ إلى (٥٩٥٠٣) ألف دولار عام ١٩٦٤، وفي أواسط الثمانينات وصل كمعدل بين (١٠-١٢) مليون سنوياً من جميع المصادر.

بتوفر هذه المبالغ توجب وجود جهة مسؤولة عن إدارتها وتنظيم توزيعها على قائمة الطلبات الطويلة التي تفوق الموجود المالي. بصورة عامة، ينظر في طلبات التمويل المالي للبحوث من قبل مجموعة ذات دراية، وتقييماتها متوفرة للإطلاع عليها تحت قانون حرية المعلومات. يكون إسم مقدم الطلب مجهولاً عن هذه اللجنة، بالمقابل تكون الأسماء معلومة عند التقديم للنشر في المجلات المهنية المتخصصة مما يعطي فرصة للتأثيرات الشخصية للأسماء والجامعات المعروفة.

في سلسلة من الاستخبارات قام بها رجال من علوم إنسانية أرسلوا بحوثاً لباحثين معروفين وجامعات مشهورة بعد تغيير الأسماء والعناوين إما صعوداً أو نزولاً في السلم المعرفي والشهرة، وكانت النتائج متناقضة. إن تأثير المعرفة الشخصية في التقييم ساند مالم تكن أسماء مقدمي الطلبات واللجنة المقيمة مجهولة.

وحتى في حالة مجهولية إسم الباحث والمقيم، فهناك جغرافيون ذوي توجهات بحثية محددة ولديهم خبرة في معرفة كاتبى البحوث التي يقومونها أو معرفة مقدمي طلبات التمويل المالي. وفي الغالب، تكون مراجع البحث والملاحظات المدونة في الهوامش مؤشرات وأدلة لمعرفة شخصية الباحث. إننا نعيش في عالم إنساني غير كامل، وفي كل تخصص أكاديمي نجد أكثر من فئة وتوجه ومنهج، وإن طلبات تمويل منهج معين تواجه إسناداً أو معارضة من متبعي المناهج الأخرى. وإن من يحدد رفض الطلبات أو قبولها بيده السلطة، والسلطة تخريب كما قلنا سابقاً. لقد عاش برنامج معين سنوات إزدهار نتيجة الدعم المالي وذلك لأن أعضاء ذوي مدرسة لها سلطة، في وقت، أن الجغرافيين الشباب، خاصة دعاة الثورة الكمية، يجدون صعوبة في الحصول على الدعم المالي، وقد استخلصت هذه الفئة أن كسر طوق دائرة الحصار غير ممكن لأن هذه الدائرة ذات طبيعة تديم نفسها Self-Perpetuating nature

لقد حددنا صلب مشكلة إدارة وتنظيم التمويل المالي للبحوث، الطبيعة المستديمة ذاتياً للعديد من اللجان والمجالس الاستشارية التي تنتهي عندها الاموال الكثيرة ولهذا تؤثر مباشرة في توجيه البحوث والمناهج. وعلينا أن لا نضخم الأمور، فهم يبذلون جهدهم لإنجاز واجباتهم، إلا أنهم يضيفون القليل الى حصة البعض من معارضتهم.

في إحدى المؤسسات المعروفة للعلوم الاجتماعية أختير أعضاء جدد وتمت الموافقة عليهم من قبل المجلس الاعلى، وعلى الرغم من تبعر الأسماء المختارة، لم يكن معظمهم معروفاً بقابليته الابداعية والدينامية الذهنية. وقد شهدت مناقشة جادة حول طلبى الدكتور (س) والدكتور (ص)، وقد لاحظت أن طلب (ص) المعروف لعقليته الدينامية وبحوثه الرائدة لم يقاوم أمام طلب الدكتور (س) المعروف من قبل رجال اللجنة شخصياً.

يعد مؤرخ العلوم Thomas Kuhn النظرة الآمنة للأشياء في العلم حالة طبيعية لسيادة خط عام، والطلبات التي تتم الموافقة عليها عادة لا تكون ذات طبيعة جدلية، لذا لا يتوقع أن توصل الى شيء جديد، ويمكن القول أن الافكار الجديدة نادراً ما تأتي عن بحوث مدعومة مالياً من قبل مؤسسات رسمية. فمن يعطي منحة مالية الى موظف في مكتب تسجيل براءات الاختراع في زيورخ إذا قدم فكرة طائشة عن المجال - الزمان؟ وإذا كان الطلب فيه استخدام لطريقة رياضية مختلفة كلياً عما هو سائد ومتعارف عليه؟ لقد كان إسم صاحب هذا الطلب الغريب إنشتاين Einstein. في الحقيقة أن هذا غير عادل في العلوم الطبيعية، لأن من سمات الفيزياء الحديثة قابليتها العالية على التطور. فوضع حدود للبحوث الفيزيائية يتطلب التفكير بأشياء لم يكن التفكير بها مقبولاً سابقاً، وفرضيات معاكسة لجميع الخبرات والآراء المقبولة ومعرضة لجميع الاحتمالات الغريبة. مع هذا، بقي علم الفيزياء علماً طبيعياً لفترة من الزمن على الرغم من تاريخه الطويل في إسناد الافكار الجديدة. وفي العلوم الانسانية الميل الى تجنب المخاطر والبقاء محافظين ومترددن تجاه كل جديد.

تبرز مشاكل أخرى نتيجة بيروقراطية العمل وسريته. وقد تكون أسوء هذه المشاكل عندما لا تكون القرارات موثقة لتعزيز بحوث صغيرة دون التركيز على عدد قليل من البحوث الأكثر تنافساً. إن نشر الدعم المالي على اكبر عدد من البحوث قد يكون مقبولاً سياسياً، ومن يقرر هذا سينال رضا العديدين وشكرهم. بالمقابل فان توفير التمويل المالي الكافي للبحوث الجديدة قد يؤدي الى اضاءة كميات كبيرة من الأموال. كذلك فان سرية عملية التمويل تسمح للمقومين بالابتعاد عن الأنظار وعدم تحمل المسؤولية ومواجهة النقد الموجه

اليهم. الرأي السائد أن نشر التقييمات مع أسماء المقومين يفتح بابا لتحمل المسؤولية العلمية بأمانة.

تكمن المشكلة الأخرى عند نشر المسؤولين في مؤسسات الدعم المالي للبحوث أرائهم في اتجاهات البحوث المقبلة والمرغوب فيها. في هذه الحالة إنهم يلبسون قبعتين : قبعة الديمقراطية وقبعة العلم ، وإن هذه الآراء تعكس موقف قائلها وليس سياسة المؤسسة التي ينتمون إليها. فمن الصعب التمييز بين الرأي الشخصي وسياسة المؤسسة عندما يصدر عن شخص واحد يحتل موقعا فيها. ويتفاقم الأمر سوءاً عندما يحدث خلط بين خطأ المؤسسة والرأي الشخصي. وهذا شيء صعب تصحيحه لأنه يؤثر على مستقبل القرارات واتجاهات الطلبات المقدمة للمؤسسة.

توجه المصادر المالية الحكومية نحو مهمة محددة وواجب يجيء تنفيذه في زمن محدد وخط معروف. إن التوجه لإنجاز عمل صعب أو إبداعي بعقلية منظمة يتطلب وقتا ومتابعة شهرية وهذا مثال آخر للسيف ذو الحدين ، والعديد ممن يقبل هذه الحالة هم في مجال الهندسة البحرية والفضاء والذرة حيث هناك فاصلة زمنية لا تقل عن عشرة سنوات بين الفكرة الأولية والإنتاج الحقيقي للنموذج. ولكن في العلوم الإنسانية، ذات التعقيد العالي يكون الفرق بين النموذج الإشتقاقي على الورق والتطبيق الكامل للنموذج أشهر قليلة.

إن البحث الجغرافي، كما هو حال البحوث الإنسانية الأخرى، محدد بتوفر المعلومات والبيانات وإمكانية نشر النتائج . والعلم هو، أو يجب أن يكون ، مسعى إنساني مفتوح للطلب ونشر النتائج. إن تدفق المعلومات ليس حرا في العديد من المؤسسات. وقد واجه بعض الجغرافيين معارضة المؤسسات والقيم الشخصية حول نشر أبحاثهم، تضاف إليها مصاعب القيم بالبحث نفسه وإجراءات جمع البيانات وتحليلها. وقد عانى Richard Symanski الكثير نتيجة دراسته (الظهير الأخلاقي البغاء في المجتمع الغربي Immoral landscape; female prostitution in western society)

وقد كان صراعا مريرا حتى نال حقوقه في النهاية بعد ان نال الكثير من الأضرار والمتاعب.

تبرز مشكلة الجغرافيا الحديثة في أن توفر كميات كبيرة من الاموال المخصصة للبحوث في الجغرافيا قد أدى الى تقدم كبير خلال العقود القليلة الماضية . وإن التقدم الذي تحقق لا يمكن إنجازه بدون هذا الدعم.

عملت الوكالات الخاصة مثل NSF في الولايات المتحدة وCC في كندا و SSRC في بريطانيا وCNRS في فرنسا وغيرها في المؤسسات الوطنية والمصادر المالية الرسمية على دفع الجغرافيا الى الامام وتغير منظورها. ولا جدال بأن الثمن قد تم دفعه حيث مورست سيطرة على بعض الخطوط والاتجاهات البحثية، أو سمح بحجب النقد الموجة لسياسة اللجان المسؤولة. هذه هي سمة العصب يفض النظر عن الموقف السياسي للحكومة لأنها تمارس في جميع الأنظمة والأماكن. ويعبر عنها بأنها مؤشرات سياسية عندما لا تكون هناك سياسة فعلاً أو تسمى بالقواعد عندما لا تكون هناك ضوابط موثقة من قبل لجنة سابقة أو رئيس سابق للجنة. إن دعم الحكومات للبحوث يعزز دائما الجانب الطبيعي Normal غير القابل لتصوير جديد أو المبادرة أو تحمل المجازفة والمسؤولية على الجديد في العلم. يعني هذا، إن الأعمال الأصلية قليلة في النتاج العلمي المدعوم ماليا، وغالبا يأتي الدعم لاحقا. التحفظ ظاهرة سائدة في العلوم الإنسانية، وذلك ليس لأن الافكار الجديدة تتحدى القديمة وتوضح نواقصها فحسب ، بل لأن الاشارة الى الحواجز وعدم كفاية التفكير انساني قد لا يكون مقبولا من العديد ممن إستثمر وقتا وجهدا للوصول الى الحالة الراهنة ويشكل جزء من السلطة في المؤسسة. والجغرافيا كعلم ومسعى بشري جزء من اكمال الإنسان، ولكنها مفتوحة للتطور.

على الرغم من توجيه كميات غير قليلة من الاموال لدعم البحوث النظرية، وغالبا يكون من الحكمة تمويل مشاريع تمثل تطبيقات عملية لخط بحثي معين أو حل مشكلة حقيقية. فالبحوث التطبيقية عنصر مهم في الصورة الإجمالية للجغرافيا الحديثة. إن معظم البحوث المدعومة قد جاءت بعد استشارة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص للجغرافيين للإستفادة من خبراتهم. وقد وجد العديد من الجغرافيين الذين تمت إستشاراتهم أن التجزئة والتحدي ذو فائدة كبيرة فالإبتعاد قليلا عن الاجواء الجامعية، والإستفادة من الحالات الدراسية والخبرة الجديدة الناتجة عن النشاط الإستشاري في الحالات في المحاضرات أمر يشد الطلبة ويعزز ثقتهم بالمحاضر. مع هذا، فالإستشارات تمثل السيف الثالث ذو الحدين ، فائدة ومخاطر.